المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

حصاد لأهم أوراق "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"
خـــــلال شهـــــــر سبتمبـــــر 2024

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

حصـــاد شهـــــر
سبتمبـــــر 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

حصاد لأهم أوراق "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية"

خلال شهر سبتمبر 2024

حصـاد الشهــر

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

30 سبتمبر 2024

مقدمة

أصدر " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية " مجموعة من الأوراق الهامة خلال شهر سبتمبر، تنوعت بين السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، كان الأمن القومي ومهدداته، وكذلك الدستور وأهمية الاستفتاء عليه هي المحور المشترك والأهم بين أوراق المركز البحثية، والتي تنوعت بين قراءة تحليلية وأبعاد لـ الموقف وإيجازات وتحقيقات، لتؤكد أن المشهد في ليبيا لازال متعثرا، وتزداد تعقيداته مع تخلي الأطراف المحلية عن مسؤولياتها المنوطة بها، وتركيزها على تحقيق مصالح شخصية وقبلية سواء السعي لترسيخ " حكم العائلة " شرقا وغربا، أو التسويق لمشروعات شخصية ذات دعم إقليمي ودولي.

وسنستعرض في هذا الحصاد الشهري أهم الأوراق التي نشرها المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، وما ورد بها من توصيات أو قراءات، بهدف أن تلهم القارئ بخلاصة ما توصلت له لجان المركز البحثية من قراءة دقيقة واستشرافية للمشهد وما يترتب عليه مستقبلا.

1- أزمة المصرف المركزي وتأثيرها على علاقات ليبيا الخارجية"

ومن الأوراق التحليلية التي طرحت أبعاد لـ الموقف في أزمة المصرف المركزي الأخيرة، نشر المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ورقة تحت عنوان: **" أزمة المصرف المركزي.. هل تؤثر في علاقات ليبيا بمحيطها الخارجي والقوى الدولية؟"**، بتاريخ 17 سبتمبر 2024 تناولت ما سببه قرار إقالة محافظ المصرف المركزي، الصديق الكبير من قبل المجلس الرئاسي في أزمة ضربت أركان المؤسسة المالية السيادية، وترتب عليها آثار اقتصادية ومالية ومعيشية لازال يتردد صداها.

وبعد شرح مختصر لطبيعة القرار الذي اتخذه الرئاسي بإقالة " الصديق الكبير "، وتعيين مجلس إدارة جديد وما نتج عنه من اقتحام مبنى المصرف وتمكين الإدارة المكلفة من الرئاسي من المبنى، ركزت

الورقة البحثية على استغلال " الكبير " للأزمة وظهوره بشكل شبه يومي ليدلي بتصريحات تحمل تهديدات لـ مناوئيه وللدولة نفسها ويسلك كل الأبواب ويستميت من أجل إعادته للمنصب.

وأكدت الورقة أن " الصديق الكبير " وظف الأزمة لصالحه وبدأ يصرح يوميا للصحافة الأجنبية ويقدم صورة مغايرة للواقع بأن هناك " انقلاب " ضده وأنه شخصيا المستهدف وأن مقر المصرف تم الاستيلاء عليه بالقوى والميليشيات العسكرية.

وبعدما تأكد أنه لا أحد يسمع لصراخه لجأ إلى حيل أخرى بعضها يرقى لجريمة في حق الدولة يجب محاكمته عليها، ومنها قراره إيقاف اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يصدر صورة للبنوك الدولية أنها ستتعرض للنهب والسرقة حال تواصلت مع الإدارة الجديدة للمصرف، ويغلف الصديق خطواته هذه بشعار "الوطنية" والحفاظ على مقدرات الدولة، لكن الهدف الوحيد والواضح له هو تمسكه بالمنصب والضغط على الجميع من أجل إعادته لمنصبه وإن كلف هذا الدولة خزينتها كاملة.

وذكرت الورقة أن " الكبير " متأكد أنه سيكون جزءا من الحل، وأنه سيعود إلى عمله حال وقعت الأطراف الليبية اتفاقا لإنهاء أزمة المصرف واستئناف إنتاج النفط، مؤكدا في تصريحات لوكالة بلوم بيرغ، أنه واثق بأنه سيكون جزءا من الحلّ، مشيرا إلى أنّه مستعدّ للعودة إلى العاصمة طرابلس، إذا ما تم توقيع اتفاق بين المجتمعين.

وأشار المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية إلى أن الأزمة ليست في شخص " الصديق الكبير " سواء بإقالته أو الإبقاء عليه، لكن الأزمة تتلخص في تأثير الأمر على علاقات ليبيا الخارجية سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى الدبلوماسية.

"محاولة للفهم والتحليل"

وفي محاولة لفهم المشهد بخصوص المصرف وتداعيات الأزمة، وجه المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية عدة تساؤلات لوكيل وزارة المالية السابق وعضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سابقا،

"مراجع غيث "، والذي أكد في تصريحات خاصة للمركز أن " المشكلة الأساسية في المصرف المركزي ليست في إقالة الصديق الكبير أو الإبقاء عليه، لكن جذور المشكلة تكمن في الإنفاق وتنفيذ الموازنة، لذا على المصرف المركزي الابتعاد وعدم التدخل في تنفيذ الميزانية فهذا من سلطة الحكومة، وعليه فقط تنفيذ سياسة نقدية تخدم أهداف السياسات دون النظر إلى ما تريده السلطات التنفيذية، كما أن على البعثة الأممية والمتصارعين أن يتفقوا أولا على كيفية تنفيذ الميزانية، وما هي حصة كل حكومة بعيدا عن الشرعية المفقودة من الجميع والنظر إلى الأمر الواقع."

وبخصوص الحديث عن إعلان بعض البنوك الدولية إيقاف تعاملاتها مع المصرف المركزي الليبي، فالأمر يتعلق بتخوفات هذه البنوك من المعاملات المشبوهة في ظل وجود إدارة مختلف عليها وغير مهنية وضعيفة، وللمعلومة لا توجد بنوك دولية كثيرة تتعامل مع البنوك الليبية منذ مدة لتخوفها من الأمور التي ذكرتها، وأغلب عمليات الاستيراد تتم عن طريق المساهمات الليبية، وخاصة مساهمات المصرف الليبي الخارجي، والمؤسسة المصرفية العربية المعروفة ABC والتي يترأس الصديق الكبير مجلس إدارتها"، وفق تصريحاته التي خص بها المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.

"توصيات وضغوطات"

وفي ختام ورقته البحثية، أوصي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية الأطراف المختصة بهذه الأزمة والشريكة فيها وفي حلها وهم: مجلس النواب، المجلس الرئاسي، المجلس الأعلى للدولة بضرورة الإسراع في وضع حل حاسم ووطني لأزمة محافظ المصرف المركزي بعيدا عن الجهوية والمصالح الشخصية والتمترس خلف شخص ما، لمجرد فتحه لخزانة الدولة لدعم جهة بعينها، وضرورة وضع تصور لحل دائم لأزمة محافظ المصرف المركزي، بأن تحدد مدة رئاسته مثلا، أو يتم التوافق على تغييره كل فترة زمنية محددة، حتى لا يظن أحد أنه ورث مبنى المؤسسة المالية وخزانتها. (وهذا تم بالفعل منذ أيام قليلة بعد نشر الورقة عبر اتفاق بين مجلسي النواب والدولة بتعيين محافظ جديد ينتظر اعتماده من البرلمان).

كما أوصت ورقة المركز " البعثة الأممية للدعم في ليبيا بضرورة الضغط على الأطراف سالفة الذكر للوصول إلى حل دائم للأزمة، وألا تكون الحلول ترقيعيه ومرحلية، وضرورة توقيع رؤساء هذه المجالس على الصيغة النهائية للمشاورات الجارية بعد حسمها لأزمة المصرف المركزي واستغلال البعثة لحالة الزخم الدولي الداعم لها لمزيد من الضغط على المجالس الثلاث من أجل حسم الأزمات المتسببين فيها والانتقال سريعا إلى تسوية سياسية واستقرار تنتج عنها عملية انتخابية تجدد شرعية هذه المجالس المهترئة والمتجاوزة جميعا لمددها القانونية.

للاطلاع على الورقة كاملة، اضغط هنا:

https://n9.cl/bwvyk

2- مشروع الدستور الليبي وخنق البرلمان له"

وفي قـــراءة تفصيليـة وتحليلية للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية خلال شهر سبتمبر، تناولت ورقة بحثية مشروع الدستور الليبي ودور مجلس النواب في تعطيل الاستفتاء عليه، واختطاف التشريع لنفسه ما سبب حالة سيولة دستورية وقانونية في القرارات والقوانين.

ورصدت ورقة تحت **عنوان " مشروع الدستور الليبي.. هل تم اغتياله واختطف مجلس النواب مهمة التشريع والدسترة؟ "**، نشرت بتاريخ 21 سبتمبر 2014 أهمية الدستور كونه الوثيقة المحددة لنظام الحكم وباقي تفاصيل الدولة، وأن غيابه يعني غياب شكل الدولة الحقيقي، ومعها غياب الحقوق والقوانين المنظمة والحاكمة وتداخل السلطات والصلاحيات، وهذا هو الحال في دولة ليبيا، كونها تفتقد وجود دستور دائم للبلاد تم إقراره عبر استفتاء شعبي، رغم وجود هيئة تأسيسية منتخبة لهذا الهدف.

وتناولت الورقة البحثية وضع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والتي انتخبت وفقا للقانون رقم (17) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام، على أن توزع مقاعد الهيئة على ثلاثة مناطق

انتخابية، بحيث يكون لكل منطقة عشرون مقعداً، مع مراعاة وجوب تمثيل المكونات ذات الخصوصية الثقافية واللغوية، ووفقا لقانون الانتخاب يناط بالهيئة التأسيسية صياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد، وتتمتع في ذلك بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

"مسودة دستور تحتاج إلى استفتاء"

وتناول المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في ورقته البحثية مراحل تطور وإصدار مشروع دستور دائم للبلاد بشكل فعلي، وصدرت أول نسخة من مشروع الدستور في إبريل 2016 واحتوت على 12 بابا و220 مادة، وتم تقديمه في مخاطبة رسمية لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ومفوضية الانتخابات، وإرسال نسخة رسمية منه، لكن هذا المشروع تم رفضه بعدما تقدم مجموعة من الأعضاء بتقديم طعن في مشروع الدستور المنجز ، وفي آلية التصويت عليه، وهو ما استغله مجلس النواب ورفض إصدار قانون الاستفتاء كون المشروع مطعون ضده أمام القضاء، لذا تم إعادة النسخة للهيئة التأسيسية للتنقيح أكثر، وحتى يتم البت في الطعون المرفوعة ضد المشروع.

ورصدت الورقة أنه تم بالفعل إيقاف ورفض نسخة المشروع المقدمة في إبريل 2016 ، حتى تصدر المحكمة قرارها والتي قضت فيه بعد ذلك بعدم قبول الطعن، لتقدم الهيئة التأسيسية آخر نسخة منجزة من مشروع الدستور الليبي الدائم في يوليو 2017 ، بعدما تم التصويت عليها بأغلبية مطلقة، وتم إخطار مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمفوضية العليا للانتخابات بأن " الهيئة انجزت عملها ووصلت بالفعل لنسخة نهائية لمشروع دستور دائم للبلاد"، مطالبة باقي المؤسسات إنجاز المنوط بهم ، مثل قانون الاستفتاء من البرلمان، وكذلك وضع خطة من قبل المفوضية للبدء في عملية الاستفتاء بعد صدور قانونه.

في هذه المرحلة رفض مجلس النواب إصدار قانون الاستفتاء بحجة أن هناك طعون ضد مشروع الدستور لازالت منظورة أمام القضاء، وبالفعل أصدرت محكمة البيضاء حكما بإيقاف مشروع الدستور، الهيئة التأسيسية طعنت في حكم محكمة البيضاء أمام الدائرة العليا والتي اصدرت حكمها في فبراير

2018 برفض الطعون وإلغاء حكم محكمة البيضاء، كون الهيئة التأسيسية مؤسسة منتخبة انتخابا حرا، وتتمتع بصفة السيادية والذمة المالية المستقلة، ولا يحق لأحد التدخل في عملها أو إنجازاتها أو التشكيك في مخرجاتها.

في هذه المرحلة لم يجد مجلس النواب أي حجج لرفض إصدار قانون الاستفتاء، وبالفعل صدر القانون، لكنه اشترط إجراء الاستفتاء على أساس الأقاليم الثلاثة وليس استفتاء عاما، مشترطا حصول الاستفتاء على نسبة 50% +1 في كل إقليم، وليس في مجموع الناخبين، وهو ما رفضه المجلس الأعلى للدولة مطالبا مفوضية الانتخابات بعدم إجراء الاستفتاء بهذا الشكل المعيب قانونيا.

وبعد مخاطبة الأعلى للدولة لمجلس النواب بتعديل قانون الاستفتاء، استجاب البرلمان للأمر وقام بتعديل القانون وإحالته للمفوضية العليا للانتخابات، والتي ماطلت في تنفيذ الاستفتاء حتى عام 2019، والتي شهدت في شهر إبريل هجوم قوات القيادة العامة برئاسة المشير خليفة حفتر على العاصمة "طرابلس"، وبدأت حالة الاحتراب والاقتتال والفوضى، ما يعني تعطل مؤسسات الدولة ومنها مفوضية الانتخابات التي تتحمل في هذه المرحلة جزءا من تعطيل وعرقلة الاستفتاء بمماطلتها وإضاعة الوقت والفرصة.

وخلصت الورقة التي رصدت بقوة تفاصيل إنجاز مشروع دستور كامل للبلاد، وطرق تحايل البرلمان ومفوضية الانتخابات وباقي المؤسسات على القانون لتعطيله، كون الفوضى تخدم مشروعاتهم الشخصية والقبلية، واختتمت الورقة برؤية أن استمرار تجاوز مشروع دستور منجز تم صياغته عبر لجان قانونية ولغوية في توقيتات تجاوزت الـ3 سنوات هو استمرار لغياب الدولة، وسيادتها واستقلالها، ويجعلها مرهونة لمؤسسات تحكمها مناطق وشخصيات لها مصالحها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، ما يؤثر سلبا على الأمن القومي للبلاد ويجعلها فريسة لاي تدخل أو أطماع تصل لدرجة التحكم في انتخابات تفرز سلطات جديدة للبلاد عبر قوانين معيبة أو قواعد دستورية بها ثغرات وتدخلات.

وأوصى المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية عبر الورقة البحثية كل من مجلس النواب والأعلى للدولة والمجلس الرئاسي ومفوضية الانتخابات وهيئة الدستور بسرعة إجراء عملية الاستفتاء على

مشروع الدستور المنجز منذ 2017 حتى لو به قصور وعيوب، على أن يتم تعديل هذه النقاط الخلافية في مراحل لاحقة، لكن الأهم الآن هو الاستفتاء على دستور دائم للبلاد، يحتكم إليه الجميع ويلتزم به الجميع، وإلا ستكون فكرة الاستقرار وسيادة الدولة وأمنها القومي في خطر دائم.

للاطلاع على الورقة كاملة:

https://n9.cl/219nv

3- التغيرات المناخية والأمن القومي الليبي

وفي محاولة لمشاركة المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية في الدفع نحو حث الدولة والمؤسسات المنوط بها تحقيق الأمن البيئي، بضرورة إعداد خطط واستراتيجيات لمواجهة الكوارث وتطوير بنية تحتية قادرة على المقاومة أمام التغيرات المناخية القاسية، رصدت ورقة تحت عنوان: **" التغيرات المناخية والأمن القومي الليبي.. "كارثة درنة نموذجاً "** والتي نشرت بتاريخ 21 سبتمبر، وتناولت الإهمال الواضح للبنية التحتية، والذي تجلى بشكل كبير في كارثة مدينة درنة، ومن بعده ما حدث في مناطق الجنوب الشرقي " العوينات- الكفرة "، والجنوب الغربي " سبها - غات - أوباري " بعد أقل من عام من كارثة أعصار "دانيال"، وهو ما يؤكد عدم منح السلطات أولوية كافية لمواجهة التحديات البيئية وقلة الاستثمار في معالجة القضايا المتعلقة بالتغيرات المُناخية والأمن البيئي.

وخلصت الورقة بتقديم بعض التوصيات وأهمها:

- العمل على تحديث وصيانة المنشآت والبنية التحتية الحيوية مثل السدود ومحطات معالجة المياه، وبناء مرافق بنية تحتية قادرة على مقاومة الكوارث الطبيعية، من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية الرائدة في مجال البناء المقاوم للكوارث الطبيعية.
- العمل على إيجاد وانشاء خطة للاستجابة الطارئة والسريعة، وهذا يتضمن وضع خطط شاملة للاستجابة السريعة والفعالة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك خطط الإخلاء والإغاثة.

- وطالب المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية بإنشاء مجلس أو مؤسسة لإدارة الكوارث الطبيعية بشكل دائم تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية بشكل مُباشر، تقوم بإدارة وتنسيق الاستجابة للكوارث والطوارئ الطبيعية والبشرية، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتطوير استراتيجيات وتقنيات للوقاية من الكوارث وتقليل آثارها، والعمل على وضع مهام رئيسة لهذه الإدارة في حال حدوث كوارث طارئة، كالتخطيط والوقاية، والاستجابة السريعة، وتقديم الدعم اللازم للمناطق المتضررة لإعادة الإعمار والتأهيل وأخيراً التوعية العامة.
- تعزيز دور التوعية بأهمية الأمن البيئي، ويكون ذلك من خلال تنظيم حملات توعية لزيادة معرفة السكان حول مخاطر التغيرات المناخية، والسبل المناسبة للتعامل معها، ودعم برامج تعليمية تركز على أهمية حماية البيئة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. هنا يجد الإشارة إلى الاعتماد على منهج الأمننة؛ أي جعل حماية البيئية مسؤولية أمنية يجب التعامل معها على أنها مصلحة أمن قومي.
- تكثيف الجهود الحكومية لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، من خلال التنسيق مع هيئات دولية وإقليمية، لتبادل المعرفة والخبرات، بشأن إدارة الكوارث الطبيعية وحماية البيئة، والانخراط المستمر في المبادرات العالمية لمكافحة التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة.
- سن قوانين وتشريعات بيئية، تساهم في المحافظة وإدارة الموارد الطبيعية، وتشجيع تطبيق ممارسات الاستدامة في القطاع البيئي، وهذا من شأنه يقلل نسبة التصحر، الناتج عن الزحف العمراني، وكذلك الأمر تقديم الدعم المادي للقطاع الزراعي، الذي بدوره يشجع على استدامة المساحات الخضراء.
- اتخاذ خطوات تساهم في معالجة إدارة النفايات الصلبة، وتقليل التلوث من خلال تعزيز عمليات إعادة التدوير. بالإضافة لذلك يجب تعزيز الرقابة على مصادر التلوث البيئي بشكل دوري.

وخلصت الورقة إلى أن " التغيرات المُناخية لم تعد تهديداتها تقتصر على البيئية فقط، بل تصل هذه التهديدات إلى زعزعة واستقرار الأمن القومي للدول، والذي يشمل جميع موارد الدولة بكل

قطاعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يحُتم ضرورة التعامل مع هذه التهديدات كقضية امن قومي.

للاطلاع على الورقة كاملة، هنا:

https://2cm.es/NC4D

4- التحولات الجيوسياسية في الساحل والصحراء وتأثيرها على الأمن القومي الليبي

ومن الأوراق الهامة التي ختم بها المركز شهر سبتمبر كانت بعنوان: **" انعكاسات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي الليبي "**، والتي نشرت بتاريخ 28 سبتمبر 2024، وتناولت أبرز التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل بعد 2011، وأن ليبيا بعد هذا التاريخ وحتى العام الجاري، كانت ولاتزال مسرحًا لتنافس جيوسياسي متزايد بين القوى الإقليمية والدولية، مما ينذر بتوابع كبيرة ومؤثرة على الأمن القومي الليبي.

وتناولت الورقة التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا، وكذلك التواجد العسكري الفعلي سواء من قبل روسيا شرقا وجنوبا أو من قبل تركيا غربا، مشيرة إلى أنه في ظل هذه المعطيات المحلية والإقليمية والدولية التي بدأت تبرز على الساحة منذ 2011، شرع البعض في طرح سيناريو التقسيم للدولة الليبية كخيار ممكن.

وذكرت الورقة بناء على تعريفات النظرية السياسية لعمليات الانفصال والتقسيم، أن خيارات التقسيم أو الانفصال سيناريو محتملا جدا في ليبيا، بما يشكل تهديداً وجودياً للأمن القومي الليبي، وإن كان غير مرجح حتى الآن، لكن محددات الامن القومي للدول تدفع لأخذ الاحتياط تجاه أي مخطط بغض النظر عن مدى واقعية حدوثه.

ثم تناولت الورقة التحولات الجيوسياسية الأخيرة في منطقة الساحل والصحراء والتي أثرت على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، كان أهمها وفي قمتها الإطاحة بنظام القذافي، والذي على إثره تسارعت العديد من التحولات في باقي دول المنطقة، وهو ما يمكن تبيانه على النحو التالي:

- تصاعد نشاط حركة أزواد في مالي.
- سلسلة الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.
- تشاد ومقتل إدريس ديبي.
- السودان والحرب الأهلية.
- تأسيس الاتحاد الكونفدرالي (AEC) .

وخلصت الورقة إلى أن " التغيرات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء فرضت على ليبيا تحديات أمنية كبيرة، قد تقود لمزيد من عرقلة استقرار البلاد وتقدمها. وهذا يتطلب لمعالجة هذه التحديات جهودًا سياسية وأمنية وتنموية، يتداخل فيها المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وقبل كل شيء إيجاد حل حاسم ونهائي لحالة الانقسام السياسي المخيمة على الدولة الليبية منذ 2014، لتكون مقدمة لتبني استراتيجية موحدة، تحشد خلفها السلطات كل الجهود لمواجهة التحديات الجيوسياسية والجيو أمنية في المنطقة التي ربما تعصف بالدولة الليبية ومستقبلها.

للاطلاع على البحث كاملا، اضغط هنا:

https://2cm.es/NC4m

5- "ملف الإعمار"... استراتيجية "بلقاسم حفتر" للسيطرة والنفوذ

ومن الأوراق التفصيلية والتحليلية الهامة التي ختم بها المركز الليبي حصاده البحثي في سبتمبر، كانت ورقة بعنوان: **"جولات "بلقاسم حفتر" الداخلية والخارجية.. تحشيد وصفقات في ملف إعمار ليبيا أم تسويق لمشروعه الشخصي وتقديم نفسه كبديل محتمل؟"**، والتي نشرت بتاريخ 28 سبتمبر 2024، ورصدت مراحل ظهور وسيطرة " بلقاسم " نجل قائد القيادة العامة المشير، خليفة حفتر وتمكنه من جزء كبير من ميزانية الدولة تحت بند " صندوق الإعمار "، والذي تشكل خصيصا ليكون أداة بلقاسم للسيطرة والتواجد والتواصل الدولي والإقليمي.

وأكدت الورقة البحثية أنه " تم اختلاق مؤسسة تحت مسمى صندوق " إعادة إعمار درنة " والذي تحول بعد ذلك إلى صندوق " التنمية وإعمار ليبيا " فقط لتمكين بلقاسم من مؤسسة سيادية لا تخضع للمساءلة أو الرقابة، ولا يجرؤ أحد أن يناقشها حتى في الصفقات والتعاقدات لا حكومة مسلوبة الإرادة، "حكومة حماد" ولا مجلس نواب يقع تحت سيطرة وقوة والده، وهو ما كان دافعا قويا لبلقاسم حفتر أن يتواجد بقوة كرقم في المعادلة السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، رغم أنه مدني.

ورصدت الورقة اللقاءات والصفقات والاتفاقات التي عقدها " بلقاسم حفتر " تحت اسم الصندوق، وأغلبها تم مع دولتي مصر وتركيا، اللاتي زارهما بلقاسم واستقبل رسميا في كل مرة، ثم اللقاءات والوعود التي قدمها نجل حفتر للسفراء الجانب الذي زاروه في مقر الصندوق، ختاما بالزيارة التي لاقت زخما كبيرا إعلاميا، إلى أميركا وعقده عدة لقاءات هناك.

وخلصت الورقة إلى أن جولات " بلقاسم حفتر " سواء الداخلية أو الإقليمية، وكذلك الخارجية خاصة زيارته لواشنطن تحمل في طياتها طموح شخصي كبير يصل لدرجة التسويق له عبر ملف الإعمار، والتلويح بملايين الدولارات كاستثمار في ليبيا، ما يعني أنه بوابة الدخول لهذا الاستثمار، وهذا يجعل منه رقما صعبا حتى بين عائلته، التي لا تقل طموحا عنه، وفي محاولة تقديم نفسها كبديل محتمل عن الأب الجنرال الذي تحول مؤخرا لدور مراقبة وتنظيم خطى الأبناء، حتى لا يحدث صدامات بينهم،

وتم بالفعل تقسيم النفوذ المالي والاقتصادي والعسكري والأمني وكل منهم قائد ومسيطر في مجاله، لذا بلقاسم لا ينفك أبدا عن استراتيجية " حكم العائلة " الذي ترسخ شرقا (عائلة حفتر) ثم بدأ يترسخ غربا (عائلة آل الدبيبة) وسيكون ملف الإعمار أكبر أدوات حفتر الابن لتقديم نفسه كبديل محتمل للجميع.

للاطلاع على الورقة كاملة، اضغط هنا:

https://n9.cl/4ykfnx

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info